باحثون يوصون بتوفير الحماية القانونية للآثار

□ الموصل / نوزت شمدين

أوصى باحثون من جامعة الموصل بتوفير الحماية القانونية للآثار، مع مقترحات لمجلس النواب العراقي، من اجل تبني قوانين جديدة تمنع التجاوز على الاثار بأي شكل من الأشكال، جاء ذلك خلال المؤتمر العلمي السنوي الرابع الذي أقامته كلية الحقوق في جامعة الموصل، حمل عنوان(الحماية القانونية للآثار والتراث الحضاري والثقافي__ العراق أنموذجا)، والذي انعقد في المنتدى العلمي والثقافي في جامعة الموصل.

وذكر د. أكرم محمود عميد كلية الحقوق، أن المؤتمر سلط الأضواء على ما تتعرض له الآثار في العراق عموماً وفي نينوى على وجه الخصوص، من انتهاكات وسرقة، وعبث، وقدمت خلال الندوة جملة من البحوث القانونية التي تنصب على الحماية الجنائية والمدنية والدولية للآثار، فضلاً عن بحوث متخصصة في الجوانب الفنية.

وأوصى الباحثون في المؤتمر الذي امتد ليومين، إلغاء النظام الخاص بأجور زيارة المتاحف رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ وإصدار تشريع جديد تحدد فيه أسعار زيارات المتاحف بشكل ينسجم مع الواقع الاقتصادي والمعاشي الحالي سيما وان المشرع العراقي في قانون الآثار النافذ رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ أعطى لوزير الثقافة والسياحة صلاحية إصدار نظام داخلي يحدد فيه أجور زيارة المتاحف .ودعوة المشرع العراقي إلى استحداث نصوص جديدة، منها ما يضاف إلى نص الفقرة أولاً من المادة ٤٨ من قانون الآثار والتراث العراقي النافذ رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ يمنح حق التقاضي للسلطة الأثرية وفروعها عن الآثار والتراث العراقي بغض النظر عن العائدية واقترح الموصون ان يكون النص بالشكل الأتي: ((يمنح رئيس السلطة الأثرية وفروع الهيئة في المحافظات حق التقاضي عن الآثار والتراث العراقي بغض النظر عن العائدية مع الاحتفاظ بما تقره القواعد العامة من حقوق للملكية الخاصة)).

وشمول الأحكام الصادرة في دعاوى الآثار والتراث بالتدقيقات التمييزية (التمييز الوجوبي) عملا بأحكام المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات المدنية النافذ واقترح أن يكون النص على النحو الأتي:((الأحكام الصادرة على بيت المال والآثار والتراث أو الأوقاف أو الصغار أو الغائبين أو المجانين أو المعتوهين أو غيرهم من ناقصي الأهلية والأحكام المتضمنة فسخ عقد الزواج وكذلك الحجج المعتبرة بمثابة الأحكام كالحجج المتعلقة باستبدال الأوقاف والأذن بالقسمة الرضائية إذا لم تميز من قبل ذوي العلاقة فعلى القاضي إرسال الاضبارة في اقرب وقت ممكن إلى محكمة التمييز لإجراء التدقيقات التمييزية عليها)).

وتسجيل وتوثيق الأبنية الموقوفة الأثرية والتراثية المتروكة والمهدومة وإفراد تصنيف خاص بها لغرض المحافظة عليها وإلى التنسيق بين قانون الآثار والتراث وقانون الأوقاف بحيث يأخذ كل منهما بخصوصية الآخر ورفع التعارض بينهما ان وجد مع اقتراح نص مضمونه: ((١- تعد الآثار والتراث جميعها – عدا الأوقاف – من أموال الدولة ، ولا يجوز تملكها ، أو حيازتها أو التصرف فيها إلا وفق الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون والتعليمات المنفذة له ٢- الأوقاف التي تعد آثارا أو تراثا تخضع للأحكام الشرعية والقانونية الخاصة بها مع مراعاة أحكام هذا القانون)) .

وتحديد وبيان التعبيرات الفولكلورية لأهميتها بوصفها تراث الأمة وتأكيد نسبة هذا الفولكلور للجماعة التي أبدعته عن طريق توثيق هذه التعبيرات الفولكلورية وهذا لن يتحقق إلا عن طريق إنشاء أرشيف وطني مهمته تجميع وتبويب وتوثيق التعبيرات الفولكلورية الوطنية وفرض جزاءات محددة على كل من يستغل الفولكلور الوطني بغير ترخيص من الجهة المختصة و ضد أي عمل من شانه ان يعرض الفولكلور الوطني للتحريف أو التشويه أو التعديل.

وضرورة النص على اعتبار الأفكار الأثرية ملكا عاما للشعب وتباشر وزارة الثقافة عليها حقوق المؤلف الأدبية والمالية وتعمل على حمايتها ودعمها ونقترح إيراد النص الأتي في قانون حماية المؤلف أو في حالة صدور قانون جديد لحماية الممتلكات الفكرية ((١-يقصد بالفكرة الأثرية جميع صور الإبداع الفكري في المجالات العلمية والفنية والأدبية الناتجة من وحي العقل والتي تستخلص من الآثار المنقولة وغير المنقولة التي وجدت بمدة تزيد عن مئتي سنة والتي تم التعبير عنها في صورة شيء مادي هو الأثر ٢-تباشر وزارة الثقافة حقوق المؤلف الأدبية والمالية على الفكرة الأثرية المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة وتعمل على حمايتها ودعمها وتقوم في سبيل ذلك بإنشاء ما يلزم من سجلات وأرشيفات وقواعد بيانات لقيد ما يتم حصره وتصنيفه من الأفكار الأثرية)).

وتعديل نص الفقرة السابعة من المادة الرابعة من قانون الآثار والتراث العراقي رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بإضافة كلمة أو أنتجتها الطبيعة لتصبح (الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو أنتجها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان أو أنتجتها الطبيعة ولا يقل عمرها عن ٢٠٠ مئتي سنة وكذلك الهياكل البشرية والحيوانية والنباتية) .

وتفادي التناقض التشريعي بين نص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة ونص الفقرة الخامسة من المادة الخامسة عشرة من قانون الآثار والتراث العراقي وترك تحديد النطاق المكاني لحريم الآثار للجهات المختصة لان المسالة تتفاوت حسب الموقع الأثري المراد حمايته.

وتضمين قانون الآثار والتراث نصاً يحظر استعمال المناطق الأثرية كمستودع للأنقاض أو الأقذار أو بأي وجه استعمال آخر من شأنه الإضرار بالموقع الأثري وان يمد نطاق الحظر إلى العقارات المجاورة للمناطق الأثرية أيضا.

وتأهيل بعض المباني الأثرية وإدامتها لأغراض سياحية والتعريف بها على ان لا يؤثر ذلك على تصميمها وكيانها.

والدعوة إلى إنشاء صندوق وطني للآثار والتراث الثقافي بقانون لتمويل جميع عمليات حفظ وصيانة وترميم واستصلاح وإعادة تأهيل الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة.

والدعوة إلى العناية بالوثائق والمخطوطات والحفاظ عليها من الضياع والتلف ومعالجة أوضاعها في الكتابات ومكان وجودها من حيث الفهرسة وتهيئة الأسباب المناسبة لحفظ تاريخ الأمة وذلك بتشييد البنايات التقنية الحديثة لحفظ الوثائق والمخطوطات وحمايتها بشكل علمي من التلف والتعفن والأتربة بحيث يستطيع طالب العلم ان يطلع عليها بسهولة.

والدعوة شمول جرائم سرقة وتهريب والاتجار بالآثار بمبدأ عينية القانون الجنائي أي خضوع مرتكب هذه الجرائم للمساءلة الجنائية بغض النظر عن جنسيته أو مكان وقوعها وذلك لخطورة هذه الجرائم التي لا تقل شأنا عن بقية الجرائم التي أخضعها المشرع الجنائي في قانون العقوبات لمبدأ عينية القانون الجنائي.

وتعديل نص المادة ٤٥ من قانون الآثار والتراث العراقي النافذ بتشديد العقوبة المقررة لجريمة المتاجرة بالآثار والتراث لتصبح العقوبة السجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات ومضاعفة مبلغ الغرامة ليصبح خمسة ملايين دينار عراقي لمن قام بالمتاجرة في مادة أثرية دون ترخيص من السلطة الأثرية.

ودعا المؤتمرون أيضاً المشرع الدستوري العراقي بإفراد ما يتعلق بالآثار وحمايتها بنص مستقل يحدد مضمون الحماية ونطاقها وطبيعة التزام المشرع تجاهها ورفعه من موضعه الحالي الوارد في معرض الحديث عن توزيع الاختصاصات بين المركز والأقاليم.

إضافة الى مطالبة الأمم المتحدة بدعوة الدول الأعضاء إلى عقد مؤتمر دولي حول آثار العراق المسروقة والمفقودة والتوصل بالتالي إلى عقد اتفاقية بشأنها تتضمن تخويل القضاء الوطني العراقي اختصاص النظر في أي نزاع قانوني حول أي قطعة أثرية يشك بعائديتها إلى العراق وتكون قرارات هذه المحكمة نافذة بحق الأفراد والدول التي وقعت على هذه الاتفاقية.

سبعة عشر: دعوة الحكومة العراقية إلى عقد معاهدات دولية خاصة مع دول جوار العراق تكفل محاربة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة ما يضبط منها في هذه الدول إلى العراق و إلى عقد اتفاقية أخرى مع الدول العربية لحماية الآثار العربية وصيانتها تتناول مختلف جوانب التعاون الفني والقانوني تركز على التعاون العربي في مكافحة الجرائم الواقعة على الآثار والعمل العربي المنظم لاستعادة الآثار والممتلكات الثقافية العربية التي تم الاستحواذ عليها من قبل الجهات الأجنبية.

ودعوة مجلس الأمن الدولي الى إصدار قرار وتحت الفصل السابع لكي يكون بمثابة رادع يمنع من استهداف الممتلكات الثقافية أو اتخاذها مكامن دفاعية في زمن النزاع المسلح عموما.

والدعوة إلى تشكيل لجان حكومية أو شبه حكومية تعمل بمعية متخصصين على دراية بالقانون الوطني الأمريكي ترفع دعاوى في المحاكم الأمريكية للمطالبة بالممتلكات الثقافية المسروقة من العراق وبالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق.

مع دعوة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية و خاصة المنظمات المتخصصة بالحفاظ على التراث الثقافي العالمي ان تضاعف من جهودها العلمية في إنقاذ المواقع والمباني الأثرية التي تتعرض للأخطار خلال الحروب أو الكوارث الطبيعية والسرقة والنهب وإعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المستولى عليها بطريق غير مشروع إلى بلدانها الأصلية.

من آثار مدينة الموصل

مواد غذائية تالفة تغزو أسواق الحلة

□ بابل /إقبال محمد

امتلأت الأسواق الشعبية في مدينة الحلة بالبضائع الرديئة والمنتهية الصلاحية من المواد الغذائية بسبب عدم وجود رقابة على الحدود وعدم فحص البضائع بصورة مستمرة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية فضلا عن جشع بعض التجار من الحيتان الكبار الذين اثروا على حساب المواطن الفقير.

وأستغرب المواطن وسام كاظم من عدم قيام الجهات الحكومية المختصة بمراقبة هذا الكم الهائل من المواد الغذائية المستوردة وتحديداً مواد تالفة أو مغشوشة أو منتهية الصلاحية يحرص بعض التجار على استيرادها لغرض الكسب غير المشروع من السحت الحرام لان هذه الأرباح التي يحصلون عليها تأتي من مواد غير صالحة للاستهلاك البشري وتؤثر صحيا وبيئيا على المواطن البسيط فمثلا الفواكه والخضراوات التي امتلأت بها الأسواق تستورد من بعض دول الجوار والكثير منها غير صالحة للاستعمال أو تالفة ودليلي على ذلك إذا تركناها يوما بدون استعمال نرى آثار بياض أو اصفرار عليها من البكتريا القاتلة التي جاءت من استعمال المواد الكيماوية من اجل زيادة وزن ونوعية الفواكه والخضراوات .

مواد غذائية

وقالت أم تحسين للمدى أمس : إن السوق المحلية غارقة باللحوم المستوردة البيضاء والحمراء ولا نعرف أصلها أو نوعها فقط لحوم مستوردة بأسعار زهيدة جداً قياسا باللحوم العراقية و أن هناك عشرات الأنواع تستورد من اللحوم ومن دول مختلفة وبأسعار زهيدة جداً فمثلا الدجاج سعر الكيلو الواحد ٢٥٠٠ دينار وكتب عليه مذبوح على الطريقة الإسلامية وغيرها من اللحوم نراها رخيصة ومنتهية الصلاحية أو غير صالحة للاستعمال وقد تم تعبئتها من جديد داخل العراق لغرض عدم معرفة الغش الغذائي وتساءلت هل قامت دوائر الرقابة الصحية والبيئية بدورها في فحص هذه النوعيات ؟ وهل هناك رقابة على الحدود تدقق وتفحص المواد الغذائية الداخلة للعراق هناك عشرات الأنواع من منتجات الألبان ومن دول مختلفة وماركات لا نعرف عنها لا أصلها ولا منشأها مثل الحليب والاجبان والقشطة نراها في جميع أسواق المحافظة وبأسعار تكون رخيصة وهناك عمليات غش موجودة أساسا يقوم بعض التجار بتبديل الاسم او الماركة على حساب النوعية، المهم هو كيف يجني التاجر أرباحا عالية على حساب المواطن وأضافت: انه يجب مراقبة دخول هذه المنتجات وفق آليات تحددها الجهات المختصة من اجل حماية المواطن وبيّن نحن السبب في كل ما يحدث لأننا لا نراقب المنتجات والسلع الموجودة في السوق أو نسال عن تاريخ إنتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها المهم أن نشتري أو نأكل

و قالت نور حبيب للمدى : إن الأسواق المحلية مكتظة بالمواد الغذائية مثل البقوليات والزيوت والمكسرات ومواد التجميل والغسول والأسواق عامرة بها ونحن لا نعرف من أين تأتي ومن هي الدول التي تصنعها فاضرب مثلا على السكائر ومواد التجميل التي غزت الأسواق وبكميات كبيرة وبأسعار رخيصة وبماركات عالمية متنوعة ومتعددة وأنا أضع جائزة لمن يدلني بصورة صحيحة على اسم الدولة المصنعة لها والتي هي حتما اسمها غير المكتوب على مواد التجميل أو علب السكائر لذا أطالب الحكومة المحلية في بابل بمراقبة السوق والعمل على تكوين فرق جوالة يوميا من الصحة والبيئة وغرفة التجارة لمراقبة جميع المواد الغذائية وبناء مختبر مركزي للفحص والتقييس في بابل لفحص المواد الغذائية من اجل صحة المواطن

وقال رئيس غرفة تجارة بابل صادق الفيحان إن الكثير من المواد الغذائية التي تدخل المحافظة اجزم أنها غير مفحوصة والقسم الكثير منها غير صالح للاستعمال أو تالف أو غير مطابق للمواصفات العالمية وطالبنا كثيرا بضرورة وجود مركز في بابل لفحص المواد الغذائية وكذلك ضرورة وجود شهادات استيراد مصدقة من قبل الغرف التجارية .

وقال الدكتور عادل ناعور مدير الرقابة الصحية : يقدر عدد المحلات المسجلة لدينا والحاصلة على اجازة صحية (٢٦٨٩) محلا فيما بلغ عدد المحلات التي لا تملك اجازة صحية بـ(٣٠٠) محل واننا نعمل من خلال التوعية او الضغط على المحلات التي لا تملك اجازة من اجل الحصول على اجازة صحية وان آلية منح الاجازة تعتمد على ضوابط وشروط وقد تختلف حسب الاستخدام للمحلات حيث ان محلات بيع اللحوم تختلف ضوابطها عن محلات بيع المواد الغذائية .

محلات بيع اللحوم خاضعة لرقابة اكثر من جهة فهناك رقابة من قبل المستشفى البيطري اضافة الى الرقابة الصحية وتنحصر مهمة الرقابة الصحية داخل محلات بيع اللحوم ومدى توفر الشروط الصحية سواء وضع المحل أو مدى صلاحية اللحم داخل المحل وقد حدثت عدة اشكاليات نتيجة تعدد الجهات الرقابية وتم تشكيل لجنة برئاسة قائممقام المركز وتضم في عضويتها الصحة والبيطرة والبلدية والبيئة اضافة الى عناصر من الشرطة، وتقوم هذه اللجنة بالمتابعة اليومية لرصد المخالفين للشروط وتتمتع بصلاحيات اتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين والتي تتمثل بمصادرة اللحوم أو الحجز لصاحب المحل وقد تصل الى إزالة المحل إذا كان متجاوزا على ارض البلدية ومخالفا للشروط الصحية والبيئية.

وأضاف : عندما ترصد مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري بعد ان يتم اجراء الفحوصات المختبرية عليها وان ثبت عدم صلاحيتها تقوم الجهات الرقابية بإتلاف المواد الفاسدة وقد حصلت حالات كثيرة من بينها رصد اكثر من (٣٦٠٠) كارتون جبن مستورد نوع (دلال) في احد مخازن القطاع الخاص وبعد ان تم اجراء الفحص المختبري عليها ظهرت النتائج بعدم صلاحيتها وقد تم اتلاف الكمية اضافة الى ان هناك اجراءات تتمثل بفرض غرامات مالية تتراوح بين ١٠٠٠٠ دينار الى (٢٥٠) ألف دينار وتفرض هذه الغرامات بإجراء أولي على معامل الماء والثلج ومعامل المواد الغذائية وقد تتخذ اجراءات اخرى في حال استمرارية المخالفة وتتمثل بغلق المعمل .

تشكيل لجنة مختصة بشؤون الطاقة في ميسان

□ ميسان / رعد الرسام

في الوقت الذي تتصاعد فيه شكاوى المواطنين من تدني ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية مع تصاعد درجات الحرارة خلال هذا الفصل من السنة كشف المستشار الفني لشؤون الطاقة في محافظة ميسان ان المحافظ أوعز بتشكيل لجنة تعنى بمتابعة أعمال الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلا وتوزيعا بهدف حل المشاكل الطارئة والمستقبلية لأعمال الطاقة الكهربائية في المحافظة .وبين مؤيد سالم ان اللجنة التي ترأسها المحافظ تضم بعضويتها مدير توزيع كهرباء ميسان، ومديرية محطة البزركان الغازية ، و مديرية محطة الكحلاء الغازية ،ومديرية شبكات الجنوب الشرقي .مضيفا ان توجيهات المحافظ لاعضاء اللجنة تقتضي تقديم تقارير نصف أسبوعية او يومية اذا لزم الامر في سياق تحسين أداء خط الطاقة ومعالجة المعوقات التي تعترضه .

كما أشار الى ان هنالك لجنة مختصة بخط الكرخة انبثقت عن اللجنة المذكورة وتهدف ايضا الى متابعة المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل الخط. لافتا الى ان خط الكرخة يتكون من جزئين الجزء الاول من الجانب العراقي والذي من المزمع انشاء (١٦١) برجا عليه من اصل (١٠٨ ابراج) تم تنفيذه لنقل الطاقة الكهربائية والجزء الثاني هو جزء الجانب الايراني الذي سيباشر بنصب ابراجه.

وتابع ان المرحلة الثانية بعد نصب الابراج من الجانبين هو(تسليك) الخط وتمت مخاطبة الشركة التي احيل اليها المشروع بالتنسيق مع الشركة العامة لانشاء الخطوط الناقلة .

يذكر ان مشروع خط كرخة – عمارة الكهربائي سيجهز الشبكة الوطنية بـ (٢٠٠) ميغاواط كمرحلة اولى وستصل الى ٤٠٠ ميغا واط وفق العقد المبرم مع الجانب الإيراني .

بيطريون في كربلاء يطالبون باستحداث وزارة تعنى بالثروة الحيوانية

□ كربلاء /علي العلاوي

طالب مسؤولون ومتخصصون في محافظة كربلاء الحكومة باستحداث وزارة خاصة تعنى بالثروة الحيوانية منتقدين فشل وزارة الزراعة بالحفاظ على الثروة الحيوانية ، وعدم تشكيل هيئة عليا تعنى بهذه الثروة .

وجاءت المطالبة خلال ندوة جمعت الأطباء البيطريين بأعضاء مجلس النواب أقامها مكتب مجلس النواب في كربلاء..وقال مدير مكتب مجلس النواب بكربلاء عباس الكمبر هذه الندوة دعا إليها مكتب مجلس النواب من خلال الاتصالات التي يجريها المكتب مع مختلف الشرائح في المجتمع الكربلائي بهدف طرح المشاكل والمعوقات أمام أعضاء مجلس النواب ليكونوا على بينة بالمعاناة التي تواجه أفراد المجتمع العراقي ومنها شريحة الأطباء البيطريين..

وأضاف أن هذه الندوة قانونية هدفت الحفاظ على الثروة الحيوانية من خلال مناقشة قانون الزراعة المتعلق بعملهم الوظيفي والاستماع إلى ملاحظاتهم القانونية حول الخروج بصيغة قانونية نهائية يكون مناخاً مناسباً لعملهم..وأشار إلى إن الندوة بينت حاجة العراق إلى تشريع قوانين جديدة أو اتخاذ قرارات وتوصيات وأوامر للحفاظ على الثروة المهمة مثلما بينت أسباب انحسار الثروة الحيوانية والزراعية كونها تعرضت للهلاك نتيجة لقلة الدعم المالي المخصص لها والذي انعكس سلباً على اقتصاد البلاد.

من جهته أوضح نقيب الأطباء البيطريين في كربلاء فارس النصراوي أن الإهمال الذي تعرضت وتتعرض له الثروة الحيوانية هي أهم أسباب هذه الندوة التي نبغي من خلالها إيصال الصوت إلى الدولة وأشار إلى أن من أهم التوصيات التي نطالب بها مجلس النواب بالعمل على تحقيقها هي استحداث وزارة جديدة تجمع الصحة بالطب البيطري يطلق عليها وزارة الصحة والثروة الحيوانية بهدف الاهتمام أكثر بهذا المفصل الحيوي الذي يدخل في جزء كبير منه في صحة الإنسان فإذا ما كان غذاء الإنسان الحيواني جيدا وصحيا فان الأمراض ستقل خاصة وان هناك أمراضا مشتركة بين الإنسان والحيوان وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى تنمية اقتصاد البلاد..وأوضح أن على الجميع أن يدرك إن هناك انحسارا في الثروة الحيوانية بسبب الأمراض التي تصيبه وبعد أن كان العراق مصدرا أصبح مستوردا للثروة الحيوانية من جميع بلدان العالم ولهذا فان الحذر واجب من الأمراض التي ستدخل إلى العراق والتي لم تكن موجودة سابقا وهذا احد أسباب المطالبة باستحداث هذه الوزارة..مشيرا إلى أن الثروة الحيوانية لها اثر كبير وايجابي على الاقتصاد فيما لو استثمرت بالشكل الصحيح.

من جهته اعترض النائب عن التحالف الوطني و عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية فؤاد الدوركي على تشكيل وزارة جديدة وقال انه من غير المنطقي استحداث وزارة جديدة في الوقت الذي توجد نية لدمج وزارات الزراعة والأهوار والموارد المائية بوزارة واحدة.

وأضاف أن الأمر يحتاج إلى دراسات وافية لان الهدف ليس الوزارة بقدر ما هو الحفاظ على الثروة الحيوانية وزيادة أعدادها وتخليصها من الأمراض ومنع دخول أمراض كثيرة كما حصل مع أنفلونزا الخنازير والأمراض الوبائية الأخرى التي جلبتها الطيور والحيوانات الأخرى التي أصيبت في دول العالم المختلفة.وأفاد أن الحل يكمن في تشكيل هيئة عامة للبيطرة تشمل كل المديريات الخاصة بهذا المجال إضافة إلى استحداث منصب مستشار لوزير الزراعة أو وكيل وزارة للشؤون البيطرية مع إضافة تخصيصات تهتم بالشأن البيطري ..مشيرا إلى أن لجنة الزراعة البرلمانية ستعمل على إيجاد حلول عاجلة وناجعة مع وزارة الزراعة حتى لو تطلب الأمر الضغط عليها لتخصيص مبالغ كافية من ميزانيتها للاهتمام بالثروة الحيوانية.

وأيده النائب محمد الهندواي بقوله إن استحداث وزارة جديدة للثروة الحيوانية والبيطرة غير ممكن خصوصا بعد المطالبات بتقليل ودمج الوزارات..إلا انه قال من الممكن اقتراح أن تكون هناك وزارة دولة تشرف على تفعيل هذا الملف، أو تكون هنالك هيئة لها دور فاعل وتخصيصات مالية كبيرة تختص في الثروة الحيوانية والصحة البيطرية..في حين أيد النائب جواد الحسناوي تشكيل هذه الوزارة المقترحة وعدها طريقة أفضل لأهمية الثروة الحيوانية في البلاد وعدها رافدا مهما من روافد الموازنة المالية..وأضاف اعتقد أن المهم أن نخرج بتوصية ايجابية من هذه الندوة واللقاء وهي أما تشكل وزارة خاصة بالبيطرة والصحة الحيوانية أو تشكيل هيئة أو وكالة لوزير إلا أن المهم أن تلتفت الدولة إلى أهمية العناية بالثروة الزراعية وعلى وزارة العمل إيجاد منافذ لتقوية الاقتصاد من خلال الاهتمام بآراء الأطباء البيطريين الذين هم على تماس مباشر بالثروة الحيوانية وبالتالي تماس مباشر مع صحة الإنسان .

تناقص في الثروة الحيوانية

من المحافظات

الديوانية:

خطط لمراقبة عمل الدوائر

أعلنت محافظة الديوانية، أمس الاثنين، عن وضع خطط جديدة لمتابعة ومراقبة عمل دوائر المحافظة من قبل مكتب النزاهة في المحافظة.

وقال رئيس مجلس محافظة الديوانية، جبير الجبوري إن "المجلس عقد ، اجتماعا مع مدير وأعضاء مكتب نزاهة الديوانية لوضع برامج داعمة للمكتب وتشخيص المعوقات التي تحد من عمله ومعالجتها"، مضيفا أنه "تم الاتفاق على توسيع وتفعيل عمل مكتب النزاهة في المحافظة، ليشمل مراقبة كافة الدوائر الحكومية فيها".

ديالى:

ترقيم الثروة الحيوانية

أكدت دائرة زراعة ديالى، ، أنها تستعد حاليا للبدء بحملة شاملة لترقيم الثروة الحيوانية في عموم المحافظة، خلال أقل من شهر، بهدف إعداد إحصاء دقيق عنها يتيح متابعتها والعناية بها بنحو أفضل.

وقال مدير قسم الثروة الحيوانية في دائرة زراعة المحافظة، قيس الجميلي، إن "القسم يستعد للبدء بحملة وطنية شاملة لترقيم الثروة الحيوانية في عموم الوحدات الإدارية بديالى"، مشيراً إلى أن "الحملة ستنفذ على مرحلتين، أولهما لترقيم الإبل والأبقار والجاموس، وتركز الثانية على الأغنام والماعز".

البصرة:

بحث واقع المنظومة الكهربائية

عقدت لجنة الكهرباء في مجلس محافظة البصرة اجتماعها الدوري الموسع لمناقشة الاستعدادات والإجراءات التي تتخذها مديرية توزيع كهرباء البصرة استعداداً لفصل الصيف وأوضح المهندس زياد علي فاضل رئيس اللجنة انه تم الاتفاق خلال الاجتماع على مجموعة من الاجراءات التنفيذية تخص عمل المنظومة الكهربائية خلال الفترة المقبلة من بينها متابعة موضوع البرمجة الكهربائية وتحديد حصة المحافظة من إنتاج الطاقة الكهربائية

ذي قار:

تسجل أعلى نسبة في البطالة

حذر مختصون في الشأن الاقتصادي من تصاعد نمو ظاهرتي "البطالة والفقر" في ذي قار ، وعدوه تهديداً جدياً للاقتصاد المحلي والعراقي ، وقال عباس داوود شناتي مدير هيئة إحصاء ذي قار : إن ذي قار تسجل اعلى نسبة في معدلات البطالة على مستوى العراق حيث بلغت نسبة العاطلين في آخر مسح أجرته هيئة الإحصاء " ٢٥٪ " من نسبة سكان المحافظة ، يشكل خريجو المعاهد والكليات النسبة الأكبر بينهم ، ويليهم العسكريون من الجيش المنحل بينما كانت النسبة للمحافظات الأخرى هي ١٢٪ من سكانها .